الإنفاق خلال الأزمات

د. سامر مظهر قنطقجي

Prof. Dr. Samer Kantakji,
KIE University Chairman,
Islamic Business Research Center Chairman,
Global Islamic Economics Magazine, Editor in Chief GIEM,
Email: Kantakji@gmail.com
Mobile: +963 94 4273 000

ملخص

يعتبر الإنفاق عصب حركة الاقتصاد، يجيب مقالنا عن أسئلة تتعلق بهذا السلوك الاقتصادي، وهي كالآتي:

ما صفات الإنفاق خلال الأزمات وبعدها؟

كيف يجب أن يكون سلوك الأفراد والجماعات في ظل الأزمات؟

هل للاقتصاد الإسلامي نظرة خاصة تجاه هذا الأمر؟

هل هناك مثال يُحتذى في التاريخ الإسلامي؟

Spending During Crises

Abstract

Spending is the backbone of the economy, our article answers questions related to this economic behavior, as follows:

What are the characteristics of spending during and after crises?

How should individuals and societies behave in light of crises?

Does Islamic economics have a special view of this matter?

Is there an example to be emulated in Islamic history?

يمثل الإنفاق ٧٥٪ من اقتصادات الدول الكبرى،

وهو يشمل الإنفاق أو الإنفاق الحكومي جميع مدفوعات الاستهلاك والاستثمار والتحويلات الحكومية. [1]

[2]وهو بمثابة عجلة تحريك الاقتصاد؛ سواء في الحالات العادية، أو من أجل تفادي العجز الدوري (المؤقت) المرتبط بالعمل أو بالدورة الاقتصادية التي تستمر في أي مكان من عدة أشهر إلى سنوات عديدة، ولا تتبع نمطًا يمكن التنبؤ به. [3]

فبدون الانفاق، تترنح وتتهاوى مؤسسات الاقتصاد برمتها. والإنفاق يشمل إنفاق الأفراد والشركات والحكومات على حد سواء.

وقد ذُكر الإنفاق في القرآن الكريم أكثر من سبعين مرة، داعيًا المنفق بوصفه الوحدة الاقتصادية الأولى؛ ليكون معتدلًا في إنفاقه، فلا يُسرف في إنفاقه إلا بحدود حاجاته، ولا يُبذّر في إنفاقه فيبذخ يمنة ويسرة، ومن جهة أخرى لا يُقتّر إنفاقه شحًا وبخلًا؛ ففي الحالة الأولى سيكون مآل الاقتصاد الكلي؛ التضخم، وسترتفع الأسعار، لتُشوه الطلب، وفي الحالة الثانية سيتوجه الاقتصاد الكلي للانكماش لأن هذا السلوك معطل للطلب الحقيقي.

لذلك وجب على المنفق أيًا كان؛ أن يتصف بالرشد والقوامة، للقيام بالمال بسلوك معتدل وبأخلاق فاضلة. يقول الله تعالى في سورة الفرقان في وصف عِباد الله: وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا (الفرقان: ٦٧).

ولما كان الإنسان من صفاته الخوف والجزع لما فيه من ضعف، قد وصفه خالقه قائلًا: وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا (النساء: ٢٨)، فإذا مسه شرٌّ- حسب تقديره - كان جزوعًا؛ إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا * وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا (المعارج ١٩-٢١). واستثنى الله تعالى من أولئك الجزعين؛ المصلين من عباده؛ بقوله: إِلَّا الْمُصَلِّينَ * الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ (المعارج ٢٢-٢٣).

فلماذا هذا الاستثناء؟

بإكمال الآيات الكريمة نجد الجواب في قوله تعالى: وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (المعارج ٢٤-٢٥).

فكيف حصل هذا التوازن الذي يبدو مختلًا للوهلة الأولى؟

إنسان جزعٌ وخائفٌ! إن ضاقت عليه بعض أمور دنياه أمسك عن الإنفاق، لكن سلوك المصلين يختلف اختلافًا واضحًا لما عندهم من إيمان بربهم الخالق، لذلك استثناهم رب العالمين من أولئك الصنف، لأنه لا يحب تلك الصفات في عباده، فالمتقون يؤمنون بالغيب ومن ذلك أن رزقهم مقسوم من الله؛ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (البقرة: ٢)؛ فصفة مقيمي الصلاة أنهم منفقون مما يرزقهم به الله ربهم، لأنهم مؤمنون بالغيب الذي طالب الله به الناس أن يؤمنوا به.

واستراتيجية إدارة الأزمات (CMS) [4] هي إستراتيجية تطوير مؤسسية مصممة بشكل أساسي لمنع الأزمات لمتابعة تقدم الشركة.

تتطلب عقلية الأزمات القدرة على التفكير في أسوأ سيناريو مع اقتراح حلول عديدة في نفس الوقت. التجربة والخطأ هما نظامان مقبولان، لأن خط الدفاع الأول قد لا يعمل. من الضروري الاحتفاظ بقائمة خطط الطوارئ وأن تكون دائمًا في حالة تأهب. يجب أن تكون المنظمات والأفراد دائمًا مستعدين بخطة استجابة سريعة لحالات الطوارئ التي تتطلب التحليل والتدريبات والتمارين. [5]

والبلاء يكون بقلة الموارد؛ للأفراد كما للجماعات، يقول الله تعالى: وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ * الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ * أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ (البقرة: ١٥٦-١٥٨)، فنقص الأموال والأنفس والثمرات ابتلاء للناس؛ لقوله تعالى بصيغة الجمع ولنبلونكم، إلا أن الجواب على الابتلاء يكون بالتحمل والصبر وبرده إلى الله تعالى بالقول: إنا لله وإنا إليه راجعون.

لكن ما مآل ذلك الصبر؟

مؤداه أن صلى الله عليهم، بعد أن كانت الصلاة منهم لربهم عندما أنفقوا، **ويكأن الصلاة من العبد صفة مغيرة لسلوكه، يُعبّر عنها إنفاقه الرشيد؛ لتعود الصلاة عليه ذكرًا ورحمة من ربه**، وهذا ليس بغريب؛ فقد أخبرنا رسول الهدى صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن ربه جلّ في علاه: (**من صلَّى عليكَ من أمَّتِكَ واحدةً صلَّى اللَّهُ عليهِ عَشرًا**).

وهذه تربية سلوكية تُربي الناس على ما هو أحسن وأفضل قبل وقوع الحدث، بينما يهتم الاقتصاد السلوكي بدراسة سلوكيات الوحدات الاقتصادية الجزئية ودراسة أثرها على الاقتصاد الكلي، أما الفارق بين الحالتين أن النظام الإسلامي يسبق الحدث، مجهزًا أتباعه بما يجب أن يكون عليه الحال، في حين تتعلم النظم الأخرى بالممارسة ثم تحاول اللحاق بما يجب أن يكون؛ فأخلاق الإنفاق بالاعتدال من ثوابت النظام الاقتصادي الإسلامي، بينما لا تشير مواد الأخلاقيات Ethics في الأدبيات المعاصرة - التي أصلا جاءت متأخرة - إلى هذا الجانب الأخلاقي مع أن أثره غاية في الأهمية.

فالزيادات في الإنفاق الحكومي تخلق الطلب والتوسع الاقتصادي. وبما أن زيادة الإنفاق الحكومي تترجم إلى زيادات ضريبية أو عجز في الإنفاق، مما يخلق تأثيرًا سلبيًا محتملاً على الاستهلاك الخاص والاستثمار و/ أو الميزان التجاري. [6]، فالاقتصاد الإسلامي يدعو الى النفقة مع الاعتدال والترشيد.

ويشيع بين الناس -وحتى على مستوى الدول- في الأزمات خوف وهلع وجزع، فيحجمون عن الإنفاق للمحافظة على مدخراتهم ظنّا منهم أن الأمر سيسوء باعتبار أن الشرّ قادم، ويكون التقتير في هذه الحالة تحوط مطلوب؛ فيزداد الاقتصاد تعاسة - كما ذكرنا -؛ مما يحدو بالحكومات إلى حث الناس للعودة إلى الإنفاق لتحريك عجلة الاقتصاد ومنعها من التوقف.

وفي معظم نماذج الاقتصاد الكلي، تؤدي سياسات التقشف التي تقلل الإنفاق الحكومي إلى زيادة البطالة على المدى القصير. [7] [8] والتخفيض في التوظيف مباشرة في القطاع العام وبشكل غير مباشر في القطاع الخاص، وقد تبع إجراءات التقشف في العديد من البلدان الأوروبية ارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي. وكانت النتيجة زيادة نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من التخفيضات في عجز الميزانية. [9]

ويتصف الإنفاق خلال الأزمات بصفات تختلف عنها في حالة الرواج والاستقرار؛ ويختلف السلوك باختلاف القطاع المنفق، وذلك كالآتي:

١- انخفاض الدخول:

- انخفاض الدخل الشخصي من جميع المصادر لأغلب الناس لضعف فرص العمل وزيادة معدلات التضخم الجامح.
- تآكل دخل المستأجرين مقابل ارتفاع الدخل الإيجاري لملاك العقارات.
- توجه المستهلكين نحو اقتناء السلع المعمرة لحفظ بعض قيمة النقود التي بحوزتهم؛ بسبب ضعف مصادر الاستثمار وهربا من التضخم المتزايد، وهذا يعكس ارتفاعًا في أسعارها لزيادة الطلب عليها؛ فإذا كانت السلع المعمرة؛ مستوردة واستيرادها مازال مسموحًا فسيزداد حجم مستورداتها وهذا سيزيد

عجز الميزان التجاري، أما إذا كان استيرادها متوقفًا فإن ذلك معناه حدوث طفرة في الارتفاع الجنوني لأسعارها بسبب محدودية العرض من هذه السلع، وكل ذلك سيُنهك الاقتصاد المحلي.

- خفض اقتناء السلع غير المعمرة، وهذا مما سيزيد من أزمة صنّاع هذه السلع وتجارها، ويدفعهم لمزيد من الركود.
- ارتفاع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ارتفاع التضخم لمسايرة الأسعار المتزايدة، مما يجبر الناس للتحول نحو الإنفاق على الضروريات.
- ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات؛ كالإيجارات، والرعاية الصحية، وقص الشعر، واشتراكات النت والهواتف المحمولة، وما إلى ذلك.

٢- التحول من الإنفاق التجاري إلى الإنفاق الاستهلاكي:

إن تحول الإنفاق نحو القطاع الاستهلاكي بدل قطاع الأعمال يزيد الصورة قتامة ويجعل النفق بلا نهاية؛ فمثلًا يتحول الناس من شرب القهوة والشاي وغيرها من المشروبات إلى المنازل بدل شربها في الأسواق ومحلات العمل، ويتحولون للأكل في المنازل بدل الكافتيريا والمطاعم، وهكذا. وهذه الثقافة منتشرة بشكل كبير جدا في كثير من البلدان، لذلك فإن هذا التحول له تبعات عديدة.

ويزيد الطين بلة تحول العمل والتعلم إلى المنزل ليكون عن بعد، فتتأثر قطاعات النقل وغيرها من قطاعات الأسواق كمقرات المكاتب والمحلات والمدارس والجامعات وما يستتبع ذلك من سلسلة الإمدادات التي تلحق بها. كما يزداد إنفاق الأسر من الأجهزة الالكترونية لترقية منازلها لاستيعاب نظام العمل والدراسة الجديدين، ويشترون - في بعض البلدان - المولدات وأجهزة الطاقة الشمسية والبطاريات والمصابيح الخاصة بها. وهذه سلع معمرة نوعًا ما، يكون الإنفاق عليها لمرة واحدة عند الإعداد؛ ثم يستمر تجديده باستمرار أزمات الكهرباء التي تستنزف مختلف مناحي الاقتصاد.

إذًا ستحول هذه النفقات طبيعة الإنفاق من القطاع التجاري إلى القطاع الأسري؛ فبدل أن يظهر (بعض) الإنفاق تحت الاستهلاك من قبل الشركات، سيظهر تحت الاستهلاك من قبل الأسر. وهذا الجزء من الإنفاق الاستهلاكي لا يلائم الاقتصاد كثيرًا؛ **باختصار لقد تغيرت جهة تدفق الأموال، مما يوجب تغيير كثير من الخطط في جميع القطاعات الفردية والتجارية والحكومية.**

٣- الإنفاق الحكومي:

يكون الواقع الاقتصادي صعبًا في ظل الأزمات الحادة؛ مما يجعل الحكومات تقرر خططًا لخفض مستمر للنفقات في ظل نزيف مستمر للإيرادات، وهذا ما يقلص هوامش السيولة العامة ويدفع نحو توسيع الدين العام، أو التوجه نحو الاستدانة الخارجية، أو إتّباع سياسة تقشف. ويدفع كل ما سبق إلى خفض التصنيف الائتماني، ليكون مقدمة لخفض سعر صرف العملة المحلية، وطباعة مزيد من الأوراق النقدية، مما سيزيد نسب التضخم ويزيد تكلفة الديون الربوية.

مع أن الإنفاق الحكومي أوقات الركود يعدُّ حافزًا للنمو، لأن الاستثمارات الحكومية في البنى التحتية تعمل على ضخ السيولة في السوق على المدى القصير، وتساعد في زيادة طاقة الاقتصاد ورفع كفاءته من خلال الرافعة الاقتصادية في المدى المتوسط والطويل؛ فاذا تزامن استكمال مشاريع البنى التحتية مع الوقت الذي يتعافى فيه الاقتصاد، فستكون الفرص مهيأة لعودة الانتعاش من جديد.

فوفقًا لدراسة أجراها [11] ، D. A. Aschauer هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في البنية التحتية والأداء الاقتصادي. فالاستثمار في البنية التحتية لا يؤدي فقط إلى زيادة جودة الحياة ، ولكن بناءً على دليل السلاسل الزمنية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة ، فإن البنية التحتية لها أيضًا تأثير إيجابي على العمالة والإنتاجية متعددة العوامل. وبالتالي، فإن تأثير الاستثمار في البنية التحتية على الإنتاجية متعددة العوامل مهم لأن الإنتاجية العالية متعددة العوامل تعني ناتجًا اقتصاديًا أعلى وبالتالي نموًا أعلى.

وبالإضافة إلى عمل Aschauer ، تدعم ورقة [4] Munnell نفس هذه الفكرة القائلة بأن الاستثمار في البنية التحتية يحسن الإنتاجية، حيث يوضح مونيل Munnell أن الانخفاض في نمو الإنتاجية متعددة العوامل خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بالنسبة إلى الخمسينيات والستينيات يرجع إلى انخفاض مخزون رأس المال العام بدلاً من انخفاض التقدم التكنولوجي. من خلال إظهار أن رأس المال العام يلعب دورًا مهمًا في إنتاج القطاع الخاص، تساعد أفكار مونيل Munnell في إثبات أن الاستثمار في البنية التحتية كان عاملاً رئيسياً في "الأداء القوي للاقتصاد في" العصر الذهبي "في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي". [10]

وأشار القرآن الكريم إلى الإنفاق الضارّ كما في الإسراف والتبذير، وأشار أيضًا للإنفاق عديم الجدوى الذي يعود بالحسرة على مُنفقه؛ كمن ينفق ليُصد عن سبيل الله، يقول الله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ (الأنفاق: ٣٦)، لذلك يجدر إنفاق المال فيما يرضي الله تعالى خشية المصير المخيف لذلك السلوك.

وقد ذكر الله تعالى لعباده ما يرضيه في إنفاقهم، فأوضح وجوه البر والإحسان ولم يحصرها بالعبادة فقط، يقول المولى: لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا ۖ وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ۗ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ (البقرة: ١٧٧)

والبرّ هو كل أنواع الخير؛ فبعد الإيمان؛ يتمثل البرّ في الإنفاق على الضعفاء والمحتاجين من الأقارب واليتامى والمساكين وابن السبيل وفي عِتق رقاب من وقع في براثن العبودية أو الأسر، ويلاحظ كيف قدم الله تعالى إيتاء المال بإنفاقه على من ذكرتهم الآية؛ على المصلين والمزكين والموفين بالعهد والصابرين؛ وذلك لما للإنفاق من دور كبير في حياة المجتمعات، ومع أن الزكاة إنفاق وركن من أركان الإسلام إلا أنها إنفاق مخصوص من منفقين ملكوا نصابًا محددًا، بينما جاء إيتاء المال بمعنى أوسع وأشمل.

وحسب الآية الكريمة فإن الصابرين في البأساء والضراء وحين البأس، قد ذكرها المفسرون بمعانٍ عديدة، ذكر الطنطاوي منها أن البأساء من البؤس، وهي ما يصيب الناس في الأموال كالفقر والاحتياج، وهذا تعبير واضح عن الأزمات التي ينجم عنها الفقر والحاجة. وأن الضراء من الضر، وهي ما يصيب الناس في أنفسهم كالأمراض والأسقام، وهذا إن عمَّ واستشرى صار أزمات ينجم عنها الفقر والحاجة أيضًا.

فكيف يكون السلوك خلال الأزمات بمختلف أشكالها؟

يتابع الطنطاوي رحمه الله بقوله: لقد مدح الله الصابرين عند الشدائد واعتبره فضيلة، وليس الصبر بالخضوع والاستكانة والاستسلام من غير مقاومة ولا عمل وإنما الصبر جهاد ومحاولة للتغلب على المصاعب، مع الاحتفاظ برباطة الجأش والثقة بحسن العاقبة. وقد خصت الآية ثلاث حالات بالصبر؛ لأن هذه الحالات (أي البأساء، والضراء، وحين البأس) هي أبرز الأشياء التي يظهر فيها هلع الهالعين وجزع الجازعين، كما يتميز فيها أصحاب النفوس القوية المطمئنة من غيرهم، ولا شك أن إنفاق المال في تلك

الوجوه من شأنه أن يُسعد الأفراد والجماعات والأمم، ويكون مظهراً من أفضل مظاهر العمل الصالح الذي يُرضي الله تعالى.

ففي قوله تعالى: "أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (14); 15 يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ (15); 16 أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ "، المُرادُ بِـ (يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ)،يقول بن عاشور: "تُفِيدُ إضافَةُ (ذِي) إلى (مَسْغَبَةٍ) اخْتِصاصَ ذَلِكَ اليَوْمِ بِالمَسْغَبَةِ، أيْ: يَوْمُ مَجاعَةٍ. وذَلِكَ زَمَنُ البَرْدِ وزَمَنُ القَحْطِ. ووَجْهُ تَخْصِيصِ اليَوْمِ ذِي المَسْغَبَةِ بِالإطْعامِ فِيهِ، أنَّ النّاسَ في زَمَنِ المَجاعَةِ يَشْتَدُّ شُحُّهم بِالمالِ خَشْيَةَ امْتِدادِ زَمَنِ المَجاعَةِ والِاحْتِياجِ إلى الأقْواتِ. فالإطْعامُ في ذَلِكَ الزَّمَنِ أفْضَلُ، وهو العَقَبَةُ ودُونَ العَقَبَةِ مَصاعِدُ مُتَفاوِتَةٌ."

ولمعرفة أثر التربية السلوكية يكفي أن نتذكر السلوك الأناني والهمجي الذي نقلته الصور من مجتمعات لم تتربى على أسس النظام الإسلامي فقتلت ونهبت وسابقت بعضها البعض في الحصول على ما يبدو لها أنه أساس البقاء، بينما لم يُنقل ذلك عن مجتمع المؤمنين بالله لصبرهم واطمئنانهم إلى أن خالقهم متكفل برزقهم؛ فسارع الكثير منهم بإنفاق الصدقات لمن هو محتاج لها وتقاسموا المصاب معًا. وقد أشرت لمجتمع المؤمنين؛ لأنه حتى في بلاد المسلمين هناك مجتمع من غير المؤمنين ولو كانوا مسلمين.

لقد أدار عمر الفاروق رضي الله عنه أزمة الرمادة التي أصابت المجتمع في حينه إدارة رشيدة أدت للخروج من الأزمة بسلام:

- فساهم قبل غيره بالصبر على الجوع وخاطب بطنه عندما قرقعت قائلًا لها: قرقعي أولا تقرقعي فو الله لن تشبعي اللحم حتى يشبع أطفال أمتي.
- ثم طلب من المسلمين الأغنياء عدم الإنفاق شهوة فَلامَ من وجد في يده درهمًا يريد أن يشتري لأهله لحما قرموه أي اشتهوه؛ بأن لا يوجه الإنفاق نحو الشهوات في هذا الوقت العصيب.
- استخدم السياسة المالية الكلية بما يتوافق وشرع الله، فتوجه نحو الاستدانة الداخلية من أموال الزكاة بتحصيلها من الأغنياء مقدمًا، بدل الاستدانة لبيت المال - وزارة الخزانة - وإيقاعه في مخاطر الاستدانة، كما امتنع بذلك عن فرض الضرائب - التوظيف على بيت المال - لأن تحصيل ذلك المال يجعل بيت المال غير فارغ؛ فيسقط حكم التوظيف ويتأخر فرض الضرائب فهو مصدر غير محبذ في

الشريعة الإسلامية ومنهي عنه إلا لضرورة، والأزمة ضرورة لكن الذكاء المالي لعمر بن الخطاب رضي الله عنه جعله يبتعد عما هو ممكن استثناء.

فشتان شتان بين سلوك عمر رضي الله عنه وسلوك الحكومات المعاصرة في الأزمات.

وشتان شتان بين سلوك المجتمع الايماني الملتزم بشرع الله تعالى وسلوك غيره من المجتمعات.

حماة (حماها الله) ١١ جمادى الأولى ١٤٤٢ هـ الموافق ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ م

المراجع:

[1] https://www.bea.gov/resources/learning-center/what-to-know-government

[2] Robert Barro and Vittorio Grilli (1994), European Macroeconomics, Ch. 15–16. Macmillan.

[3] "Business cycle". Financial Times Lexicon. The Financial Times Limited. Retrieved 19 May 2013

[4] Groh, Maximilian (3 April 2016). Being Strategic: Strategy-specific Project Management in Times of Crisis. CreateSpace Independent Publishing Platform. p. 192.

[5]Alan B. Bernstein and Cindy Rakowitz (2012). Emergency Public Relations: Crisis Management in a 3.0

[6]World. p. 5. Horton, Mark (28 March 2012). "Fiscal Policy: Giving and Taking Away". Finance & Development. International Monetary Fund. Retrieved 10 November 2012.

[7] "Austerity – Pros and Cons". Economics Help.

[8] "What is austerity?". The Economist.

[9] Storm, Servaas (3 July 2019). "Lost in Deflation: Why Italy's Woes Are a Warning to the Whole Eurozone". International Journal of Political Economy. 48 (3): 195–237.

[10] Aschauer, David Alan (1990). "Why is infrastructure important?" Federal Reserve Bank of Boston, New England Economic Review, January/February, pp. 21-48.

[11] Munnell, Alicia (1990). "Why has Productivity Growth Declined? Productivity and Public Investment.", Federal Reserve Bank of Boston, New England Economic Review, January/February, pp. 3-20.